مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

توجهات تركيا لإحياء طرق الحرير الجديدة في الشرق الأوسط

الكاتب: إميل أوديلياني

المصدر: مجلة "منارة" الانجليزية / نُشر بتاريخ 3 تشرين الأول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

توجهات تركيا لإحياء طرق الحرير الجديدة في الشرق الأوسط

الكاتب: إميل أوديلياني

المصدر: مجلة "منارة" الانجليزية / نُشر بتاريخ 3 تشرين الأول 2025[1].

في ظل الفراغ النسبي للسلطة في الشرق الأوسط، برزت تركيا كلاعب رئيسي موازن وفاعل تجاري محوري.

منذ سقوط نظام الأسد في سوريا في كانون الأول/ ديسمبر عام 2024، ازداد النفوذ الإقليمي لتركيا بشكل ملحوظ في شرق المتوسط. فمن ليبيا إلى سوريا، ومن شمال العراق إلى جنوب القوقاز، برزت مكانة أنقرة بشكل أكبر. وقد تعزز هذا التطوّر بفعل تغيّرات إقليمية كبرى، من قبيل ضعف إيران في أعقاب مواجهتها المباشرة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة بداية عام 2025.

من التطورات الأخرى التي ساهمت في تعزيز نفوذ تركيا المتعاظم، تزايد مخاوف دول المنطقة من هيمنة "إسرائيل". كان الهجوم الإسرائيلي على قادة حركة حماس الفلسطينية اثناء اجتماعهم في الدوحة في أيلول/ سبتمبر بمثابة تذكير بضرورة سعي الدول العربية إلى تنويع شراكاتها بعيداً عن الاعتماد التام على الولايات المتحدة. لم يكن من قبيل المصادفة أن توقّع السعودية اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان بعد نحو أسبوع من الهجوم الإسرائيلي على قادة حماس في قطر. وهذه التغييرات تتيح لتركيا أن تضع نفسها بمهارة كلاعب أساسي في استقرار توازنات القوى الإقليمية الهشّة.

يدفع هذا التحرك الجيوسياسي تركيا إلى لعب دور اقتصادي وأمني أكبر في الشرق الأوسط. ومن أبرز المبادرات التي انخرطت فيها أنقرة إعادة تشكيل المنطقة بما يمكّنها من تبوّء موقع محوري في جميع طرق التجارة الناشئة. فعلى سبيل المثال،

[1]Turkey's Pursuit of New Silk Roads in the Middle East.https://manaramagazine.org/2025/12/turkeys-pursuit-of-new-silk-roads/

تُبذل جهود حثيثة حالياً لإحياء خط سكك حديد الحجاز التاريخي، الذي صُمم خلال السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية، ليربط إسطنبول بأبعد أراضيها سعياً للحفاظ على التماسك السياسي والإداري. إلّا أنه بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، توَقف الخط عن العمل، ولم يتبقَ منه سوى أجزاء قليلة سليمة في الأردن وبعض مناطق سوريا، لم تُستثمر فيه استثمارات كبيرة. الأهم من ذلك، لم تكن هناك إرادة سياسية مشتركة للحفاظ عليه وإعادة بناءه لاحقاً. كما حدّت الحرب في سوريا من نطاق التعاون الإقليمي في هذا المشروع التطويري للبنية التحتية.

تغيّر هذا الوضع بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتوجهت سوريا نحو أنقرة بقيادتها الجديدة. في أيلول/ سبتمبر، اجتمع مسؤولون أتراك وسوريون وأردنيون في عمّان للإعلان عن نيتهم إعادة تشغيل خط السكك الحديدي. وتم توقيع اتفاق مبدئي على مسودة مذكرة تفاهم تنص على تعاون مشترك في تطوير البنية التحتية للنقل، حيث تلتزم أنقرة ببناء 30 كيلومتراً من خط السكك الحديدي على الأراضي السورية. من جانبها، التزمت عمّان بالاستثمار في صيانة الخط في سوريا. ومن المتوقع أن تتوصل الأردن وتركيا إلى اتفاقيات محددة لدفع المشروع قدماً.

تُعدّ هذه فرصةً سانحةً للحكومة التركية لإظهار قوتها، إذ انها تُمكِّن أنقرة من الوصول إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر. ويتعزز هذا الطموح بتوسِّع العلاقات التجارية بين تركيا والأردن، التي بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوَقع أن تصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام الحالي.

وبالمثل، شهدت التجارة بين تركيا وسوريا نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 1.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2025.

لكن مشروع السكك الحديدية للحجاز لايقتصر على الربط بالبحر الأحمر فحسب، بل سوف تستفيد تركيا أيضاً من ربط تجاري سلس مع منطقة الخليج ودوله العربية الغنية. فعلى سبيل المثال، أعلن وزير التجارة التركي في تشرين الأول/أكتوبر أن طريقاً برياً يربط تركيا ومنطقة الخليج سيبدأ تشغيله عام 2026، وسيمر عبر سوريا. وهذا ليس بالأمر الجديد، إذ تسعى تركيا إلى إحياء طريق تجاري كان مزدهراً قبل الحرب الأهلية السورية. فقد أدت الحرب إلى تعطيل حركة النقل والتجارة بين شمال وجنوب تركيا ومنطقة الخليج العربي، حيث كانت تمر عبر هذه المنطقة آلاف الشاحنات من آسيا الصغرى إلى منطقة الخليج.

تُعدّ هذه المبادرات جزءاً من جهود تركيا الأوسع نطاقاً لإعادة تشكيل شبكة الترابط في الشرق الأوسط لصالحها، وتأتي استكمالاً لمبادرات سابقة مثل مشروع طريق التنمية، وهو مشروع ضخم يربط قلب تركيا بمنطقة الخليج عبر العراق. تسعى تركيا من خلال هذا المشروع إلى مواجهة منافسيها. في الواقع، يُطرح طريق التنمية كبديل للممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا(IMEC) ، وهو ممر مدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند ودول الخليج العربي. تعود فكرة طريق التنمية إلى عقود مضت، إلّا أنها تعثّرت بسبب عدم الاستقرار في العراق، فضلاً عن انشغال تركيا بقضايا جيوسياسية أخرى. في حال تنفيذه، سيوفّر هذا المشروع لتركيا منفذاً آخر إلى منطقة الخليج، وهو طريق كان موجوداً في العصور القديمة والوسطى يربط آسيا الصغرى بالمحيط الهندي.

تنسجم مشاريع تطوير البنى التحتية الضخمة هذه مع الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج في السياسة الخارجية التركية، وهو توجه تجلّى بوضوح خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الخليج في تشرين الأول/ أكتوبر. أسفرت الزيارة التي

شملت الكويت وقطر وسلطنة عُمان عن توقيع 24 اتفاقية. لم يكن اختيار هذه الدول الثلاث محض صدفة، إذ يتوافق موقف أنقرة من جماعة الإخوان المسلمين والقضية الفلسطينية إلى حد كبير مع نهج الكويت وقطر وعُمان تجاه هاتيّن القضيتيّن. وهذا ما يميزها عن الإمارات والسعودية والبحرين، التي تتبنى موقفاً أكثر تشدداً في سياستها الخارجية في هذا الشأن.

ثمة اختلاف آخر يتمثل في علاقاتها مع إيران، حيث تعاونت الكويت وقطر وعُمان مع الجمهورية الإسلامية بشكل أكبر من بقية دول مجلس التعاون الخليجي. ويتماشى هذا النهج الأكثر مرونة مع أسلوب تركيا في التعامل مع إيران، والذي يتجلّى بوضوح في مجالات التجارة والاستثمار والأمن.

تأتي زيارة الرئيس التركي في إطار توجه أنقرة نحو منطقة الخليج، وهي ثمرة نهج حذِر مُتتبَع منذ عام 2020، سيما بعد حرب غزة.

في عام 2024، وقّعت تركيا اتفاقية تعاون استراتيجي مع قطر، وطوَّرت نماذج تعاون مُعمّقة مع منافسيها السابقين، السعودية والإمارات. وبالمثل، أُقيمت علاقات وثيقة مع أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي. تسعى دول المجلس إلى تنويع اقتصاداتها بما يتجاوز اعتمادها التقليدي على النفط والغاز، في حين تُعد تركيا أكبر اقتصاد غير نفطي في الشرق الأوسط.

تتطلع تركيا إلى استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي، بينما تسعى الدول العربية الغنية إلى الإستفادة من إمكانات تركيا التجارية، فضلاً عن مجمَّعها الصناعي العسكري الضخم. على سبيل المثال، تتفاوض تركيا والسعودية على صفقة دفاعية

بقيمة 6 مليارات دولار، كما تُجري محادثات مع السعودية حول التطوير المشترك لطائرات مقاتلة من طراز "كان".

وهكذا، برزت تركيا كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، في ظل تراجع نفوذ لاعبين رئيسيين آخرين وحاجة دول أصغر حجماً إلى موازنة قوة "إسرائيل". وتُعدّ العلاقات المزدهرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عاملاً أساسياً في هذه الديناميكية، وهي تتعزز بفضل تطوير أنقرة لطرق تجارية جديدة عبر الشرق الأوسط.

***